الأمم المتحدة

A/58/227

الجمعية العامة

Distr.: General
18 August 2003
Arabic
Original: English

الدورة الثامنة والخمسون

البند ٤٧ من جدول الأعمال المؤقت*

نحو إقامة شراكات عالمية

تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وخاصة القطاع الخاص

تقرير الأمين العام

موجز

في السنوات الأخيرة، كان للشراكات القائمة بين الأمم المتحدة والعناصر الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك الأعمال التجارية والمؤسسات وغير ذلك من منظمات القطاع الخاص، دور متزايد الأهمية. وتتخذ هذه الشراكات أشكالا كثيرة تتراوح ما بين الشراكات في مشاريع محددة بأطر زمنية معينة ويشترك فيها عدد صغير من الجهات الفاعلة، والمبادرات العالمية التي تضم حشدا من الجهات الفاعلة. وتشكل هذه الشراكات اليوم جزءا لا يتجزأ من عمل الكثير من مؤسسات الأمم المتحدة، وهي تتسم بأهمية خاصة بالنسبة للجهات التي تتمتع بقدرات تنفيذية في الميدان. ويمكن لهذه الشراكات أن تكمل الجهود التي تبذلها المنظمة لتحقيق أهدافها، مع المساهمة في الوقت ذاته في تجديد المنظمة عن طريق استحداث طرق جديدة للعمل. وما زالت مؤسسات الأمم المتحدة تتقصى الأسلوب الأمثل للانتفاع بالفوائد التي يمكن أن تترتب على هذه الشراكات. وتُبذل الآن جهود لزيادة الأخذ بالنهج الواعدة والتعلم من الخبرات التي اكتُسبت حتى اليوم. وفي سبيل إحراز النجاح في هذا المسعى، ستحتاج الحكومات ومؤسسات الأمم المتحدة إلى مواصلة تشجيع النهج والمبادرات الواعدة ودعمها.

* A/58/150.

110903 110903 03-46168 (A)

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا	مقدمة	١-٨	٣
ثانيا	التعريف والمفاهيم والطرائق	٩-١٥	٤
	ألف - التعريف	٩-١٠	٤
	باء - المفاهيم والطرائق	١١-١٥	٥
ثالثا	التطورات الأخيرة	١٦-٦٣	٧
	ألف - مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٨-٢٥	٧
	باء - تمويل التنمية	٢٦-٢٩	٨
	جيم - فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	٣٠-٣٢	٩
	دال - الميثاق العالمي	٣٣-٤٣	١٠
	هاء - صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية	٤٤-٤٧	١٣
	واو - أمثلة على مشاريع الشراكة في الميدان	٤٨-٦٣	١٣
رابعا	الدروس المكتسبة	٦٤-٨٠	١٨
خامسا	التحديات المقبلة	٨١-٩٠	٢٣
سادسا	الخلاصة	٩١-٩٣	٢٦

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير امتثالا لقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧، المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثامنة والخمسين تقريرا عن تنفيذ المقترحات المتعلقة بطرائق تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص.

٢ – ويقدم تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، وبخاصة القطاع الخاص (A/56/323) لمحة شاملة عن أشكال الشراكات التي تأخذ بها منظومة الأمم المتحدة والخبرة التي اكتسبتها في هذا الصدد. ويعتمد هذا التقرير على التقرير الآنف الذكر ويستند إليه، مع التركيز على الأمم المتحدة. ويستعرض التقرير بعض التطورات التي نشأت مؤخرا، بما في ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بهدف إيضاح الطائفة المتنوعة من ترتيبات الشراكة القائمة بين كيانات الأمم المتحدة والقطاع غير الحكومي، ويمثل محاولة لاستخلاص الدروس وصياغة مقترحات تهدف إلى التصدي للتحديات المقبلة.

٣ – وقد أخذ المجتمع الدولي يدرك بشكل متزايد الفوائد المترتبة على إقامة شراكات بين الأمم المتحدة والحكومات والعناصر الفاعلة غير الحكومية، فيما يتصل بالمساعدة على بلوغ أهداف المنظمة. ويشكل التركيز على الشراكات اعترافا بأن الجمع بين نقاط القوة الموجودة لدى مختلف الجهات الفاعلة وقدرات هذه الجهات والنهج التي تأخذ بها ومهاراتها والطرق التي تتبعها، يمكن أن يوجد أشكالا من التعاضد المتين وأن يؤدي إلى تخطي الكثير من العوائق التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة.

٤ – وفي سبيل النهوض بقدرة الأمم المتحدة على متابعة الأولويات المحددة في إعلان الألفية، قررت الجمعية العامة في ذلك الإعلان، في جملة أمور، إتاحة فرصة أكبر للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني بصفة عامة للإسهام في تحقيق أهداف المنظمة وتنفيذ برامجها.

٥ – وفي وقت لاحق، أكدت الجمعية العامة، في قرارها ٥٦/٧٦، أن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تطرحها العولمة يمكن أن تستفيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص، من أجل ضمان تحويل العولمة إلى قوة إيجابية للجميع. وشدد القرار على أن التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ولا سيما القطاع الخاص، من شأنه أن يخدم المقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، وأن يسهم بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية، وفي النتائج

التي تتمخض عنها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والاستعراضات التي تجريها بشأنها، ولا سيما في مجالي تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. كما شدد على الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل تعزيز مشاركة المؤسسات، وبخاصة المؤسسات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم ورابطات الأعمال التجارية والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوجه خاص في الشراكات مع منظومة الأمم المتحدة.

٦ - وفي القرار ٥٧/٣٠٠، قررت الجمعية العامة أن يكون إنشاء مكتب للشراكة، كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في أعمال المنظمة مع القطاع الخاص، مع مراعاة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، خاضعا لأحكام قراريها ٥٥/٢١٥، المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٥٦/٧٦.

٧ - وتحتم الاحتياجات المالية لعملية التنمية، ولا سيما في الوقت الذي تخلفت فيه الأموال المخصصة للتنمية عن مواكبة الاحتياجات، إيجاد علاقة جديدة بين الحكومات والقطاع الخاص، وهو المصدر الرئيسي للاستثمار المباشر الأجنبي. وبالتالي، كان التفاعل بين الحكومات وقطاع الأعمال التجارية من السمات البارزة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٨ - وقد شكلت عملية إقامة الشراكات فيما بين أصحاب المصالح المتعددين زخما إضافيا بوصفها من الابتكارات الرئيسية التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. فقد هيأت هذه الشراكات فرصا جديدة وسبلا أكثر شمولا من أجل السعي إلى بلوغ الأهداف المتفق عليها. بيد أن مؤتمر القمة قد أكد أن الشراكات ليست بديلا عن مسؤوليات الحكومات والتزاماتها، وإنما القصد منها هو تعزيز عملية التنفيذ عن طريق إشراك الجهات التي يمكنها المشاركة فيه.

ثانيا - التعريف والمفاهيم والطرائق

ألف - التعريف

٩ - تعرف الشراكات عموما بأنها علاقات طوعية وتعاونية تقوم بين الأطراف المختلفة، سواء الحكومية أو غير الحكومية، يتفق في إطارها المشاركون على العمل معا لتحقيق غرض مشترك أو القيام بمهمة محددة، وعلى التشارك في تحمل المخاطر وتقاسم المسؤوليات والموارد والكفاءات والفوائد. ويتناول هذا التقرير الشراكات التي تهم الأمم المتحدة، سواء بصفتها شريكا فيها، أو في سياق الترويج للشراكات التي تساهم في تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

١٠ - وفي إطار الشراكات الناجحة، يقدم جميع المشاركين قدرا من المساهمة ويعود عليهم قدر من النفع. وللجميع نصيب في هذه العملية وفيما تتمخض عنه من نتائج على الرغم من اختلاف المساهمات التي يقدمها كل منهم واختلاف مصالحهم. وقد تكون الاتفاقات المبرمة بين الشركاء رسمية أو غير رسمية، أو خليط من النوعين، بيد أنه لا بد أن يكون هناك فهم واضح للهدف المقصود منها، ودور كل من المشاركين ومسؤولياته، والمصالح المشتركة بينهم أو التضارب المحتمل فيها.

باء - المفاهيم والطرائق

١١ - يمكن إقامة أنواع مختلفة من الشراكات بين الأمم المتحدة ومنظمات القطاع الخاص. ويرد وصف تفصيلي لهذه الأنواع في تقرير الأمين العام الآنف الذكر (A/56/323)، كما يرد هنا ملخص لها.

١٢ - وتعمل الشراكات بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية على مستويات كثيرة، وهي تعالج الكثير من المسائل المختلفة، وتؤدي أغراضا متنوعة. وتتراوح هذه الشراكات بين المساهمة في العملية الحكومية الدولية، كما هو الحال بالنسبة للهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية، والمركز الاستشاري الممنوح لرابطات الأعمال التجارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والترتيبات الأحدث من ذلك، من قبيل مرفق البيئة العالمية، وفرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمبادرات العالمية المتعلقة بمسائل صحية معينة، والاتفاق العالمي.

١٣ - وكما أن الشراكات المختلفة تخدم أهدافا مختلفة، فإن أنشطتها يمكن أن تتراوح ما بين المبادرات ذات المستوى العالمي، التي يتعدد فيها أصحاب المصالح وتتناول مسائل متعددة، والمشاريع المحلية التي تشارك فيها منظمة واحدة من منظمات القطاع الخاص. ويمكن أن تهتم هذه الشراكات بالأعمال الإنسانية القصيرة الأجل، من قبيل الاستجابة لحالات الطوارئ، أو بالتنمية وبناء المؤسسات على الأجل الطويل. وقد يأخذ بعضها بنهج شامل إزاء المسائل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية؛ في حين يمكن أن يركز البعض الآخر على مسائل أو مجالات اهتمام محددة. وقد تعمل بعض كيانات الأمم المتحدة مع مجموعة محددة للغاية من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص، بينما قد يقيم البعض الآخر علاقات مع طائفة واسعة من المنظمات.

١٤ - ولمعظم مبادرات الشراكة غرض أو أكثر من الأغراض التالية:

(أ) الحوار بشأن السياسات – وهو يتمثل في المشاركة الرسمية أو غير الرسمية من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية في المداولات الحكومية الدولية، أو إدارة المؤسسات، أو الهياكل الشارعة وهياكل وضع المعايير داخل منظومة الأمم المتحدة؛ أو خوض حوار بشأن السياسات مع كيانات الأمم المتحدة خارج نطاق العمليات الحكومية الدولية الرسمية، من خلال شبكات السياسات العالمية والمبادرات الطوعية؛

(ب) الدعوة – وتتمثل في التعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية من أجل التوعية بأهداف الأمم المتحدة وبرامجها وتقديم الدعم لها من خلال الاتصالات المشتركة والترخيص بالمنتجات والتسويق المتصل بقضايا معينة أو التسويق الاجتماعي؛

(ج) حشد الأموال من القطاع الخاص – ويتمثل في التعاون من أجل حشد رأس المال العام والخاص لبرامج ومشاريع الأمم المتحدة، أو لأغراض التنمية، بما في ذلك الأموال الخيرية أو رأس المال الاستثماري؛

(د) المعلومات والتعلم – ويتمثل ذلك في تيسير تبادل المعلومات والبحوث والتعليم المشترك بين الأمم المتحدة والحكومات و/أو الجهات الفاعلة غير الحكومية، من أجل تكوين ونشر المعارف والدراية المتعلقة بمسائل ومنهجيات التنمية التي لها أهمية بالغة؛

(هـ) التنفيذ التشغيلي – ويتمثل في التعاون على تصميم البرامج والمشاريع المشتركة وتنفيذها وتقييمها وحشد الموارد المالية أو العينية أو الفنية أو الإدارية؛

(و) الترويج للشراكات – ويتمثل في الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الأمم لمتحدة لتشجيع الشراكات التي تساعد على تحقيق أهداف الأمم المتحدة، ودعم هذه الشراكات وتسهيل إقامتها.

١٥ – ويركز الكثير من الشراكات الناجحة القائمة بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير الحكومية على نوع واحد من النشاط. بينما يجمع بعض هذه الشراكات بين أنشطة متعددة، وذلك من قبيل بعض مبادرات الشراكة المرتبطة بمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويفسح هذا النهج الأخير الأقرب إلى الطابع الاستراتيجي المجال أمام زيادة الأثر المترتب على عمل الشراكات ودرجة استدامته، عن طريق القيام في آن واحد بوضع أطر فعالة للسياسات، وحشد التمويل، ووضع استراتيجيات تتسم بالتعاضد بين أصحاب المصالح المتعددين، من أجل التنفيذ التشغيلي في الميدان.

ثالثا – التطورات الأخيرة

١٦ – تعكف مؤسسات الأمم المتحدة على بناء قدرتها الداخلية على إقامة الشراكات والاستمرار في تجربة النهج الجديدة. بل إن النهج القائمة على الشراكة أصبحت بشكل متزايد تشكل جزءا لا يتجزأ من أنشطة الأمم المتحدة. فعلى سبيل المثال، قام صندوق الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وكيانات من قبيل كلية موظفي الأمم المتحدة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بتعزيز قدرتها على الدخول في شراكات. كما أصبحت الشراكات من السمات الرئيسية لمؤتمرات الأمم المتحدة بشكل متزايد.

١٧ – ويلقي الفرع التالي الضوء على بعض التطورات التي نشأت مؤخرا. وهو يقدم عرضا انتقائيا وإيضاحيا للاتجاهات، ولا يقصد به أن يكون بيانا لطائفة الأنشطة الجارية برمتها.

ألف – مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

١٨ – شكلت الشراكات الطوعية التي لم تأت نتيجة لمفاوضات أحد الابتكارات الرئيسية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. فقد أقامت طائفة واسعة من أصحاب المصالح في أثناء عملية مؤتمر القمة ما يربو على ٢٠٠ من الشراكات.

١٩ – ولهذه الشراكات طابع خاص، وهي تتصل تحديدا بخطة جوهانسبرغ التنفيذية، وجدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ومن ثم، فهي تشكل جزءا هاما من عملية المتابعة. واعترافا بالمساهمة التي يمكن أن تقدمها هذه الشراكات للأهداف المتفق عليها، دعت خطة جوهانسبرغ التنفيذية المؤسسات الدولية إلى تشجيع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على تنفيذ مبادرات الشراكة من أجل دعم نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وحددت الخطة بعد ذلك لجنة التنمية المستدامة لتكون الجهة المسؤولة عن تنسيق المناقشات المتعلقة بالشراكات التي تشجع التنمية المستدامة.

٢٠ – وفي الدورة الحادية عشرة المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٣، أكدت اللجنة أنه ينبغي الالتزام بمجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية عند إقامة الشراكات وإنفاذها في سياق عملية مؤتمر القمة ومتابعتها، مع مراعاة الأعمال التمهيدية التي تجري بخصوص الشراكات في أثناء العملية التمهيدية لمؤتمر القمة، بما في ذلك مبادئ بالي التوجيهية وقرار الجمعية العامة ٥٦/٧٦.

٢١ - وفي الدورة نفسها، اتفقت اللجنة على وجوب أن تكون الشراكات التي تمثل مبادرات طوعية من جانب أصحاب المصالح، بمن فيهم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، شراكات جديدة تضيف قيمة ملموسة لعملية التنفيذ. وذكرت أنه لا ينبغي للأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة أن تغيب عن الأذهان عند تصميم الشراكات وإنفاذها. كما ينبغي للشراكات أن تستند إلى موارد مستمرة يمكن التنبؤ بها، بما في ذلك الموارد الجديدة، وينبغي، حيثما كان ذلك مناسبا، أن تؤدي إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وبناء قدراتها.

٢٢ - ودعت اللجنة إلى تحقيق توازن قطاع وجغرافي فيما يتعلق بالشراكات، التي ينبغي الالتزام بالشفافية والمساءلة عند تصميمها وإنفاذها. وأضافت أنه ينبغي الإعلان عن هذه الشراكات، كما ينبغي للمشاركين فيها أن يتبادلوا المعلومات مع الحكومات وأصحاب المصالح الآخرين. واتفقت اللجنة أيضا على وجوب أن تمتثل المؤسسات الدولية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، عند انضمامها للشراكات، بولاياتها المتفق عليها التي تم تحديدها من خلال العملية الحكومية الدولية، وعلى أنه لا ينبغي لهذه المشاركة أن تؤدي إلى تحويل الموارد بعيدا عن البرامج الصادر بها تكليف.

٢٣ - ويمثل تقديم الاقتراحات المتعلقة بالشراكات إلى الأمانة العامة عملية مستمرة، إذ لا توجد لها مواعيد نهائية محددة كما أن تسجيلها أمر طوعي. بيد أنه قد تم الاتفاق في الدورة الحادية عشرة للجنة على أنه ينبغي للشراكات المسجلة أن تقدم تقارير منتظمة، يفضل أن تكون كل سنتين.

٢٤ - وكجزء من عملية الرصد، طلب إلى الأمانة العامة أن تتيح المعلومات المتعلقة بالشراكات عن طريق قاعدة للبيانات يمكن لجميع الأطراف المعنية أن تصل إليها، بما في ذلك من خلال موقع اللجنة على الشبكة العالمية.

٢٥ - وسوف تناقش لجنة التنمية المستدامة في أثناء دورات الاستعراض التي تعقدها كل سنتين المساهمة التي تقدمها الشراكات في تنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة المتفق عليها فيما بين الحكومات. وفي الدورة الحادية عشرة، دعت اللجنة إلى الاضطلاع بأنشطة تعزز تلك الشراكات، بما في ذلك إقامة معارض للشراكات (وقد أقيم أول معرض من هذا النوع في أثناء تلك الدورة).

باء - تمويل التنمية

٢٦ - أعطيت الأعمال التجارية الفردية فضلا عن مؤسسات الأعمال الفرصة لتصبح معتمدة رسميا لدى اللجنة التحضيرية والمؤتمر المعني بتمويل التنمية. وخلال العملية التحضيرية

للمؤتمر وأثناء انعقاده، قدم ممثلو مؤسسات الأعمال مقترحات تخص إعداد السياسات العامة لمناقشتها مع الحكومات والمنظمات الدولية. وقد وزعت تلك المقترحات ونوقشت في تقرير، كما نوقشت من خلال تنظيم منتدى دولي للأعمال، علاوة على حوارات المتابعة المتعددة التي عقدت أثناء مؤتمر مونتيري. وقد تناقش رجال الأعمال مع ممثلي الحكومات والمنظمات الدولية خلال تلك ''الاجتماعات الموازية''، كما شاركوا في الموائد الرسمية المعقودة على مستوى الوزراء ومؤتمر القمة في مونتيري.

٢٧ - وقد دعا العديد من المقترحات التي قدمتها دوائر الأعمال إبان المؤتمر واجتماعات المتابعة إلى اتخاذ مبادرات محددة على صعيد القطاعين العام والخاص.

٢٨ - وما انفك ممثلو مؤسسات الأعمال يناقشون تلك الأفكار فيما بينهم ومع المنظمات الدولية والحكومات وذلك منذ مؤتمر مونتيري. وعلى سبيل المثال، قدمت الحكومة النرويجية الأموال اللازمة لإعداد نموذج مركز عالمي، كما أقامت ~~شعبة تحليل سياسات التنمية في~~ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اجتماعا للخبراء لمناقشة تقنيات تخفيف المخاطر تيسيرا لتمويل مشاريع الهياكل الأساسية في البلدان النامية.

٢٩ - وفي إطار متابعة نتائج مؤتمر مونتيري، عقدت حوارات أو ''جلسات استماع'' مع كيانات الأعمال وممثليها في آذار/مارس ٢٠٠٣، كما يزمع عقد عدد منها في ~~أيلول/سبتمبر أو~~ ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ في سياق التحضير للحوار الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية المقرر عقده في الجمعية العامة ~~في تشرين الأول/أكتوبر~~. وسيستفيد مكتب تمويل التنمية أيضا من خبرة قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية في إعداد التقارير المطلوبة من قبل العمليات الحكومية الدولية في سياق متابعة تمويل التنمية.

جيم - فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٣٠ - أنشئت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بموجب قرار صادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهو هيئة حكومية دولية يتمتع فيها الأعضاء غير الحكوميين الذين يمثلون القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بنفس السلطة التي يمتلكها الأعضاء الممثلون للحكومات في وضع القرارات. واتخذ قرار المجلس اعترافا بالدور الحيوي الذي يمكن أن يضطلع به هذا القطاع في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتمثل الغاية من فرقة العمل في أن تكون الأداة الاستراتيجية التي تتوسل بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في بلوغ تلك الأهداف. وتساعد الفرقة القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني على إقامة شراكات تسخر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحقيق الأهداف الإنمائية وسد الفجوة الرقمية العالمية، وإتاحة تلك التكنولوجيا لكل مواطني العالم.

٣١ - وتضطلع فرقة العمل بدور تحفيزي لتنسيق الأعمال، ومنذ إنشائها وهي تعمل من أجل تطوير التعاون مع المبادرات والأحداث العالمية الكبرى - مثل فرقة العمل المعنية بفرص التكنولوجيا الرقمية التابعة لمجموعة الثمانية ومتابعتها، ومؤسسة Development Gateway للتنمية، والمنتدى الاقتصادي العالمي، والحوار التجاري العالمي بشأن التجارة الإلكترونية، وشركة الإنترنت المعنية بالأسماء والأرقام المخصصة، ولجنة الهياكل الأساسية العالمية في مجال المعلومات - وأقامت علاقات وثيقة مع المؤسسات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية الرئيسية.

٣٢ - وقد أبدعت فرقة العمل في استعمال طرائق الجلسات العامة والمشاورات غير الرسمية والمناقشات مع الجهات المعنية والحملات الإلكترونية لتوعية الجماهير عبر العالم من أجل إقامة شبكة عالمية من الأفرقة العاملة والشبكات الإقليمية. وقد أنشأت خمسة أفرقة عاملة بهدف معالجة طائفة عريضة من مسائل السياسات ووضعت عدة مبادرات في ميادين السياسات وإدارة الشؤون العامة، والاستراتيجيات الإلكترونية، وبناء القدرات، والوصل بالإنترنت والقدرة على ذلك، وإقامة المشاريع. وهي تعمل على إقامة شراكات تكون صلة وصل بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والبلدان النامية والقطاع الخاص والشركات والمؤسسات المالية والجهات المانحة وغيرها من الأطراف المعنية للتعاون في الميادين الرئيسية ذات الأولوية.

دال - الميثاق العالمي

٣٣ - شهدت السنوات الأخيرة اعترافا متزايدا في المجتمع الدولي بأهمية المواطنة الصالحة للشركات، لا سيما في مجال التنمية. فمن خلال العمل الجماعي مع القطاعات الاجتماعية الأخرى، يمكن للقطاع الخاص أن يسهم إسهاما إيجابيا في حل طائفة من المعضلات العالمية، بما يحدث تغييرا محمودا في حياة الفقراء. وقد أصبح القطاع الخاص يدرك بدوره مسؤوليته في الموازنة بين الأولويات المالية والاهتمامات الاجتماعية الواسعة.

٣٤ - وقد أنشئ الميثاق العالمي الذي أعلن الأمين العام عن انطلاقه في تموز/يوليه ٢٠٠٠، لسد الفراغ القائم بين الهياكل التنظيمية ومدونات وقواعد السلوك الموجودة، ولوضع برنامج عالمي للمواطنة الصالحة لدى الشركات وارتكازها على المبادئ العالمية. ويسعى الميثاق العالمي الذي يعد مبادرة طوعية، إلى تعزيز المواطنة الصالحة لدى الشركات. وتعمل الشركات مع وكالات الأمم المتحدة والحكومات والهيئات العمالية والمجتمع المدني من أجل ترسيخ المبادئ العالمية التسع التي يقوم عليها في ميادين حقوق الإنسان والعمل والبيئة.

٣٥ - ومن المأدبة الرسمية التي حضرها ٥٠ تقريبا من أرباب الشركات إلى حدود منتصف سنة ٢٠٠٣ تحول الميثاق العالمي إلى شبكة دولية واسعة تضم أزيد من ١ ٠٠٠ شركة على النطاق العالمي وعدة نقابات عمالية دولية وعشرات المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وغيرها من الجهات الاجتماعية الفاعلة. ومن القطاع الخاص انضمت إلى الميثاق كبريات الشركات، فضلا عن المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهي تمثل جل قطاعات الصناعة في القارات كافة.

٣٦ - ويضم الميثاق العالمي خمس وكالات رئيسية في الأمم المتحدة هي مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ ومنظمة العمل الدولية؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو). وتتعاون مع المبادرة العديد من كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٣٧ - ويسعى الميثاق العالمي إلى إدماج مبادئه في الأنشطة التجارية من خلال مجموعة من الأنشطة وآليات العمل، من بينها الحوار والتعلم والإعلام والمشاريع. ويسهم في الوقت ذاته في أهداف التنمية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وتسهم سلسلة حوار السياسات للميثاق العالمي في خلق منتديات نشطة متعددة الأطراف يتناول فيها المشاركون قضايا رئيسية تتعلق بالتنمية المستدامة ومواطنة الشركات. واعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٣، عقدت أربعة حوارات عالمية حول السياسات وهي: دور القطاع الخاص في مناطق التراعات (٢٠٠١)؛ وعالم الأعمال والتنمية المستدامة (٢٠٠٢)؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في أماكن العمل (٢٠٠٣)؛ وتدبير سلسلة الإمداد وشراكاتها؛ . وتمخضت تلك الحوارات عما يلي: ''دليل دوائر الأعمال في تقييم أثر التراعات وإدارة الأخطار''؛ وتوصيات عامة حول الشفافية؛ ومبادرة تطوير الأعمال التجارية المستدامة في أقل البلدان نموا في العالم؛ واتفاق بين أرباب العمل والهيئات العمالية الدولية للتعاون في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وقد عرف آخر حوار للسياسات عقده الميثاق حول تدبير سلسلة الإمداد وشراكاتها مشاركة أزيد من ١٠٠ شركة وطائفة عريضة من الجهات المعنية الأخرى. وقدم العديد من أمثلة شراكات القطاع الخاص الناجحة مع الأمم المتحدة، كما نوقشت التحديات الرئيسية لإقامة شراكات فعالة. وترد نتائج الحوار في هذا التقرير.

٣٩ - ويشجع منتدى التعلم للميثاق العالمي على سن وتبادل الممارسات الحسنة فيما يتعلق بتنفيذ المبادئ التسعة. وتمكن اجتماعات منتدى التعلم السنوية المشاركين من الجهات المعنية

المتعددة من تبادل الخبرات. وقد عقد الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠٢ لمنتدى التعلم في برلين وشارك فيه ٢٠٠ مشارك. ويزمع أن يعقد الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠٣ بالبرازيل في النصف الأخير من السنة.

٤٠ - ويعتبر العمل القطري أحد الجهود الإنمائية الرئيسية للاتفاق العالمي. فاعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٣، دشن الميثاق العالمي في ٥٠ بلدا ونيفا على النطاق العالمي، معظمها في العالم النامي، حيث تم بفعالية إنشاء شبكات قطرية تتألف مؤسسات الأعمال وغيرها من الأطراف الاجتماعية الفاعلة بهدف العمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية. وتسهم مثل تلك الشبكات في تيسير التعلم، وتعزيز مشاريع الشراكة وإبدائها، وتوسيع استقطاب شركات إضافية.

٤١ - وقد شكل الميثاق العالمي مصدر إلهام بالنسبة لطائفة من مشاريع الشراكة الميدانية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. واستفادة من ذلك العمل، قام الميثاق العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في سنة ٢٠٠٣، بإنشاء منتدى شراكات المشاريع بهدف إيجاد فهم أفضل لكيفية تطبيق مشاريع الشراكات التي تشارك فيها منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات الأعمال، فضلا عن خلق شراكات بين القطاع الخاص ومنظمات الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية والمهتمة.

٤٢ - ومن أهم التحديات التي تواجهها أقل البلدان نموا عجزها عن جلب مستويات مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر. وتسعى مبادرة أقل البلدان نموا للميثاق العالمي التي ينسقها البرنامج الإنمائي، إلى عقد اجتماعات للشركات والجهات المعنية الأخرى لتعيين فرص الأعمال في بلدان محددة، تتسم بالاستدامة وتكون مصممة على نحو يجعلها تساعد المقاولات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتكتسي مشاركة تلك المقاولات في مبادرة الميثاق العالمي وأنشطته الأخرى أهمية حاسمة، حيث تدل التقديرات على أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم تشكل ٩٠ في المائة من الأعمال التجارية كما تمثل ما يتراوح بين ٥٠ و٦٠ في المائة من العمالة.

٤٣ - وتبلغ نسبة المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الشركات المنضوية في الميثاق العالمي ٣٠ في المائة تقريبا. وتكتسي رابطة الميثاق العالمي مع اليونيدو، والتي تتولى مسؤولية مراقبة مشاركة المقاولات الصغيرة والمتوسطة الحجم في العالم النامي، أهمية استراتيجية. وباعتبار الدور المهم الذي تضطلع به في سلسلة الإمداد العالمية، يواجه العديد من تلك المقاولات مسائل تتصل بمواطنة الشركات، سيما أن أعدادا متزايدة من الشركات عبر الوطنية تسعى إلى إيجاد شركاء لها في سلسلة الإمداد يتقيدون بالمبادئ الاجتماعية والبيئية.

هاء – صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية

٤٤ – دخل التعاون بين صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية ومؤسسة الأمم المتحدة عامه السادس في آذار/مارس ٢٠٠٣. واعتبارا من ٣١ أيار/مايو، تقرر رصد ٥١٣ مليون دولار لإنجاز ٢٥٣ مشروعا على نطاق العالم في أربع مجالات هي: صحة الطفل؛ والسكان والمرأة؛ والبيئة؛ والسلام والأمن وحقوق الإنسان. وما انفك الصندوق يلتمس اقتراحات مشتركة من كيانات الأمم المتحدة لتعزيز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية دعما لإصلاحات الأمين العام الجارية.

٤٥ – وفضلا عن كونه يمثل حلقة وصل بين مؤسسة الأمم المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة، يقوم الصندوق بتقديم المشورة إلى القطاع الخاص والمؤسسات بشأن خيارات الشراكة مع أسرة الأمم المتحدة. ويشمل هذا الجهد أيضا تقديم اقتراحات بشأن الطرق الاستراتيجية التي تمكن الشركات والمؤسسات من دعم الأهداف الإنمائية للألفية وحشد موارد إضافية لفائدة منظومة الأمم المتحدة.

٤٦ – كما يقدم الصندوق المساعدة من أجل استحداث علاقات جديدة مع القطاع الخاص والمؤسسات الأخرى لدعم القضايا التي تعمل من أجلها الأمم المتحدة، من خلال تعيين شركاء جدد وتنظيم اجتماعات لزملاء الأمم المتحدة مع الشركات والمؤسسات لمناقشة مسائل التعاون في المشاريع والمساهمات المالية والعينية، فضلا عن تسخير مهارات الشركات في مشاريع التنمية.

٤٧ – وأقام الصندوق صلات مع عدد من اتحادات المؤسسات مثل مجلس المؤسسات، ومركز المؤسسات، والمائدة المستديرة الخيرية، ومنتدى الإحسان العالمي، ومركز المؤسسات الأوروبية. وفيما يخص مركز المؤسسات الأوروبية، يعد الصندوق عضوا في لجنة البرامج، حيث يتمثل دوره الرئيسي في إسداء المشورة للمؤسسات الأوروبية بشأن مشاركة الأمم المتحدة. وجرى تعزيز الروابط مع غرفة التجارة للولايات المتحدة الأمريكية، ومنظمة رعاية أفريقيا ومجلس الشركات المعني بأفريقيا. ويعمل الصندوق على نحو وثيق مع رابطة الأمم المتحدة في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن فروعها المحلية، ومع مجلس الأعمال التجارية للأمم المتحدة، وتعزيز القضايا التي تعمل من أجلها الأمم المتحدة وإيجاد شراكات بين مؤسسات الأعمال. وعلاوة على ذلك، يقدم الصندوق الإرشادات للمنظمات التي تسعى إلى جمع الأموال لفائدة قضايا الأمم المتحدة.

واو – أمثلة على مشاريع الشراكة في الميدان

٤٨ – كثيرا ما تقتصر مشاريع الشراكات – وتقابلها الشراكات الاستراتيجية العالمية – على شريك واحد أو عدد محدود من الشركاء، وتعمل من أجل أهداف واضحة يتم تنفيذها

عادة ضمن أجل معلوم. وقد شرع العديد من منظمات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في تجريب مشاريع الشراكات بصورة منتظمة أكثر، في المقار وفي الميدان وذلك أهم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يشارك البرنامج الإنمائي في عدد كبير من الشراكات في الميدان ويقوم بتنسيق ودعم أنشطة الميثاق العالمي على الصعيد القطري في البلدان المستفيدة من برامجه. وبينما لا يسمح نطاق هذا التقرير بوضع حصيلة تلك الشراكات وتقييمها، فقد ألقي الضوء على بعض الأمثلة القليلة الحديثة لتوضيح الكيفية التي يمكن بواسطتها تنفيذ مشاريع الشراكة في ميادين مختلفة.

٤٩ - الارتقاء بالتعليم - ركزت شراكة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) وإيتاو (وهو ثاني أكبر مصرف في البرازيل) وسينيبيك (وهي منظمة محلية غير حكومية) على جمع ٢,٥ مليون دولار لتنظيم حملات دعوة بشأن مسائل تعليم الأطفال والارتقاء بنوعية التعليم الأساسي. وفي سنة ١٩٩٤، بدأ مصرف إيتاو تنفيذ خطة للاستثمار والتمويل لفائدة الطفولة عن طريق اليونسيف. ومن خلال التحالف، أعدت مواد التدريب على أفضل الممارسات وأصدرت ووزعت على ٢٨ ٠٠٠ مدرسة ابتدائية حكومية، وتم تيسير عقد دورات تدريبية إقليمية، كما وضع نموذج للأنشطة المدرسية الموازية وتم تنفيذه. ومن خلال جائزة مصرف إيتاو واليونسيف للتعليم، قدمت المنظمات غير الحكومية ١ ٥٠٠ مشروع ونيف للفوز بالجائزة واختيرت منها أزيد من ٣٠ ومنحت مبلغا إجماليا قدره ٢٦٤ ٠٠٠ دولار. وقامت التحالف بحملة دعوية عن طريق قنوات الإعلام الجماهيري.

٥٠ - القضاء على عمالة الأطفال - ركزت شراكة بين اليونسيف وشركة أيكيا (IKEA) ومنظمة الصحة العالمية والمجتمعات المحلية على هدف تخصيص ٤٥٠ ٠٠٠ دولار لمنع عمالة في ولاية ''حزام السجاد'' أوتار براديش في شمال الهند. وتمثل أحد أنشطة المشروع في العمل مع أهالي القرى لتوعيتهم بهذه القضية وتعبئتهم حول استراتيجيات منع عمالة الأطفال. ويتم تنظيم حملات لتسجيل الأطفال في المدارس، كما يتم إنشاء مراكز للتعلم البديل على أساس الحاجة. ومن خلال تكوين مجموعات المساعدة الذاتية، يساعد المشروع أيضا نساء الأرياف على تقوية وضعهم الاقتصادي عن طريق تحسين استفادتهن من القروض وفرص إدرار الدخل، مما يؤدي إلى تخفيض أعباء الدين. وبفضل المشروع، التحق ٢٤ ٠٠٠ طفل بالمدرسة، كما أتيحت الفرصة لما يزيد عن ٦ ٠٠٠ امرأة للمساهمة في دخل أسرهن. وفي ضوء نجاح المشروع، قررت شركة أيكيا واليونسيف توسيعه ليشمل ٣٠٠ قرية أخرى في المنطقة ذاتها، حيث سيصل عدد القرى المشاركة في المشروع ٥٠٠ قرية في المجموع.

٥١ - تعزيز قضايا الشبيبة - أقامت اليونسيف وشركة لفي ستروس والمحطة التلفزيونية MTV في آسيا شراكة لإتاحة الفرصة لشباب آسيا للتعبير عن رأيهم بشأن القضايا الاجتماعية التي تمسهم. وشكلت الحملة المعنونة ''أفصح عن رأيك'' أساسا لـ ''ميثاق الشباب الآسيوي'' الذي قدم إلى الأمم المتحدة في نيويورك خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل. وقدمت الحملة الدعم لهدف اليونسيف لإشراك الشركاء من وسائط الإعلام المؤثرة في الحركة العالمية من أجل الطفولة. ورصدت لفي ستراوس ومؤسستها مبلغ ٠٠٠ ٢٧٠ دولار لاستعمالها من قبل اليونسيف في التعاقد مع محطة MTV لآسيا لإنتاج أشرطة وثائقية تقوم على مواضيع مناقشات الشباب.

٥٢ - تكنولوجيا المعلومات - وضع برنامج المعلومات الإنمائية في آسيا والمحيط الهادئ التابع للبرنامج الإنمائي، الموجود مقره في كوالامبور، نموذجا للشراكة مع شركة Cisco Systems في سنة ١٩٩٩ وقد اتسع ذلك النموذج ليشمل أغلبية أقل البلدان نموا. وتهدف الشراكة إلى إيجاد قوة عاملة تمتلك مهارات تمكنها من تصميم شبكات الحاسوب القادرة على دعم المنظمات الوطنية والعالمية وبنائها وصيانتها. وتوخت مبادرة أقل البلدان نموا من برنامج سيسكو لأكاديميات إقامة الشبكات الإلكترونية للوصول إلى أشد الأشخاص فقرا في نصف أقل البلدان نموا في العالم في نهاية عام ٢٠٠١. وفي غضون سنتين، استفاد ٣ ٣٧٠ طالبا من أقل البلدان نموا و ٢٧٨ معلما من التدريب على إقامة الشبكات في ٨٣ من أكاديميات سيسكو المذكورة. وقد أنشأت الأكاديميات في ٣٣ من ٤٩ بلدا من أقل البلدان نموا.

٥٣ - تمكين المجتمعات المحلية - تشمل الشراكة المعنونة استراتيجية تنويع النمو التي يشترك في تنفيذها البرنامج الإنمائي والشركة البريطانية للبترول والحكومة الإندونيسية، مناطق كيبالا بورونغ وراجا أمبات في مقاطعة بابوان، والتي ستستفيد مباشرة من مشروعين ضخمين للغاز الطبيعي السائل المرن ونيكل جزيرة غاغ (وهو مشروع تعدين). وتهدف الاستراتيجية إلى تقوية الحكومة المحلية والسكان من أجل تدبير التغيرات المترتبتين عن المشروعين الكبيرين وتمكين المجتمعات المحلية من استيعاب أثرها بطرق سليمة بيئيا ونافعة اجتماعيا.

٥٤ - وفي الصين، أجرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤخرا تقييما للأثر الاجتماعي تحضيرا لبناء خط الأنابيب الغربي الشرقي كي يضمن بأن تؤخذ الشواغل الاجتماعية والمجتمعية بعين الاعتبار وبأن تستفيد من المشروع المجتمعات المحلية الواقعة على طول طريق الأنابيب أشد استفادة. لقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع شركة شيل والحكومة وشركة بتروتشاينا والعديد من الجامعات والمؤسسات الإنمائية والسلطات المحلية.

٥٥ - دعم المشاريع التجارية الصغيرة - في أنغولا، وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقية مع شيفرون تيكساكو لتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام عن طريق دعم تنمية المشاريع التجارية الصغيرة. سوف يعمل برنامج المشاريع التجارية الأنغولية، الذي وضع لتسهيل الشراكة، على تعزيز التدريب المهني واحتضان المشاريع التجارية الصغيرة وإتاحة وصول الأعمال التجارية الصغيرة جدا والمشاريع التجارية الصغيرة في أرجاء أنغولا إلى إنشاء الوظائف والائتمان.

٥٦ - حقوق الإنسان - في فنزويلا، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الحكومة وهيئة العفو الدولية وستاتويل على بناء القدرة ضمن النظام القضائي الوطني بشأن المسائل المتعلقة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تابع فريق من القضاة والمدعين العامين الفدراليين تدريبا وسوف يعملون بدورهم على تدريب زملائهم في أنحاء البلاد.

٥٧ - التنمية المستدامة - في إطار الشراكة الأولى الرئيسية بين القطاعين العام والخاص في أوروبا الوسطى والشرقية، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع كبرى شركات النفط في بولندا PKN، على تعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة في بلوك. سوف يعمل ممثلو المجتمع المدني وإدارات الأعمال التجارية والبلديات على التحقيق في سبل تحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وتحسين ظروف العيش والسلامة العامة وتحديث البنية التحتية التقنية في المدينة والحفاظ على ميراثها الثقافي وبيئتها. سبق أن ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ثمانين بلدية على مواءمة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة. وقد عملت هذه المشاريع على تطبيق جدول أعمال القرن ٢١، خطة التنمية المستدامة العالمية، من خلال إجراء مراجعات حسابات قائمة على المبادئ التوجيهية الواردة فيه.

٥٨ - ''لجنة لا تستخدم الوثائق المطبوعة'' - أصبحت اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية عام ٢٠٠٣ اللجنة الأولى في الأمم المتحدة التي توظف التشغيل الآلي للمكاتب وتكنولوجيا المعلومات توظيفا كاملا بغية القيام بعملها الرسمي من دون استخدام أحجام كبيرة من الوثائق الورقية. وتشكل مبادرة الشراكة التي يترأسها قسم المنظمات غير الحكومية في شعبة الدعم والتنسيق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي جزءا من الجهد المستمر الرامي إلى تحسين فعالية اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية وأساليبها في العمل. ''اللجنة التي لا تستخدم الوثائق المطبوعة'' عبارة عن شراكة بين دوائر الأعمال التجارية والأوساط الجامعية. وبفضل قرض من مؤسسة هوليت باكرد، أمكن توفير معدات الحواسيب على شكل ٢٥ من الحواسيب الحِجْرية والتوصيل اللاسلكي. ووفر صندوق مامباي الاستئماني

التعليمي في بومباي الموارد البشرية اللازمة لوضع البرامج ومساعدة أعضاء اللجنة. عندما تصبح ''اللجنة التي لا تستخدم الوثائق المطبوعة'' قادرة على العمل بجميع قدراتها، سوف تجيز المستعملين الحصول باستمرار من الرئيس والأمانة على الوثائق المستكملة، ونقل البيانات لتسهيل تنظيم المحفوظات، والرسائل الإلكترونية وطرح الأسئلة إلكترونيا بشكل آني، وتدوين الملاحظات وصياغة التقارير وفرز الأصوات إلكترونيا. على المدى الطويل، سوف يؤدي كذلك استخدام الحواسيب الحِجْرية خلال الدورات التي تعقدها اللجنة إلى معادلة تكلفة حوالي ١٦٠ من الروابط التي تضم ٠٠٠ ٤٠ صفحة من الوثائق تقريبا.

٥٩ - حقوق الإنسان - خلال شهر آب/أغسطس، فاتح الممثل الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في منطقة الشمال الأوروبي والبلطيق شركة ستاتويل بشأن الدعم ضمن إطار المبدأ الأول لهيئة الأثر العالمي (إحترام حقوق الإنسان وتعزيزها).

٦٠ - في أعقاب الاتصالات والمناقشات التي جرت على مدى أشهر بين الأمانة العامة في الأمم المتحدة من جهة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وشركة ستاتويل من جهة أخرى، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة في ستكهولم في أيار/مايو ٢٠٠١. وبعد مرور فترة قصيرة وردت المساهمة الأولى التي بلغت مليون كرونة نرويجية (حوالي ٠٠٠ ١٣٧ دولار). تدعم شركة ستاتويل المفوضية من خلال هبة سنوية قابلة للتجديد وغير مخصصة، كما أنها تقدم مساهمات إضافية بمختلف أشكال الدعم على المستوى الميداني. وتتعاون المفوضية مع ستاتويل من خلال تبادل المعلومات ونقل المعرفة في البلدان التي تقوم فيها المؤسستان بعمليات وبشأن مسائل حقوق الإنسان. كذلك، تدخل المفوضية في الحوار السنوي للتنمية المستدامة الذي تجريه ستاتويل.

٦١ - لقد تم تجديد الاتفاقية مرة أخرى في العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ بمساهمات غير مخصصة بلغت مليون كرون نرويجي (٠٠٠ ١٣٧ دولار) عن كل سنة. وقد وسعت ستاتويل نطاق دعمها على المستوى القطري من خلال الحوار المباشر بين المدراء القطريين المعنيين في أذربيجان وبمساهمة ٠٠٠ ٥٠ دولار لإعادة إعمار المدارس للمشردين داخليا. كذلك، منحت ستاتويل ٠٠٠ ١٨٠ دولار للمشاريع في مجالي الصحة والتعليم في أنغولا للاجئين العائدين والمشردين داخليا، ومن المقرر أن تمنح هبة بقيمة مليون كرونة نرويجية (٠٠٠ ١٣٧ دولار) لمشروع تعليمي متعدد اللغات لإعادة الإدماج يشمل ٠٠٠ ٥٠٠ طالب من طلاب المرحلة المتوسطة في ٠٠٠ ١٠ مدرسة في منطقة البلطيق.

٦٢ - الكفاءة الإيكولوجية - في إطار مساهمة شركة باسف (BASF) للمواد الكيماوية في ''الأثر العالمي''، تجري تحقيقا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، في الكفاءة

الإيكولوجية للأشغال النسيجية الملونة في المغرب. وتتمثل الولاية التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في تعزيز التصنيع المستدام بالاشتراك وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. قدمت شركة باسف المشروع بالاشتراك مع شركائها إبان انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبرغ في جنوب أفريقيا.

٦٣ - لقد تعاون كل من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركة باسف على وضع مجموعة برامج حاسوبية تستخدم البيانات التقنية الرئيسية لاحتساب كيفية التوصل إلى تحسين الكفاءة الإيكولوجية في مراحل مختلفة من العملية الإنتاجية. وبالتعاون مع موظفين يعملون في المراكز الوطنية للإنتاج الأنظف، تستطيع الشركات استخدام مجموعة البرامج الحاسوبية لاحتساب ومقارنة تكاليف عملياتها الإنتاجية وأثرها البيئي. ويظهر المشروع الاندماج الناجح للدراية الحديثة في مشاريع التعاون التقني.

رابعا - الدروس المكتسبة

٦٤ - تعمل الشراكات كوسيلة تكميلية للجهود التي تبذلها المنظمة لبلوغ أهداف الأمم المتحدة وغاياتها. مع ذلك، تقوم كل وكالة من وكالات المنظومة بمساهمتها الخاصة الفريدة في الفسيفسائية العالمية. بالتالي، فإن التدابير التعاونية التي تقوم بها بالتعاون مع الجهات الفاعلة غير التابعة لدولة تحددها ولايتها الخاصة وأسلوبها في العمليات والغايات المباشرة التي يتعين عليها بلوغها في إطار مساهمتها في الجهود ككل. ما من نموذج واحد للشراكات الناجحة بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة غير التابعة لدولة. مع ذلك، تتيح الخبرة المكتسبة من الشراكات التي تم تأسيسها حتى الآن استخلاص بعض الدروس العامة وتقترح إمكانية وجود حالة لتقاسم هذه الدروس بين مختلف الأقسام داخل منظومة الأمم المتحدة بطريقة مستمرة ومنظمة.

٦٥ - تدخل الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة عادة في الشراكات على أساس فردي؛ فلا قالب عالمي يفرض من أعلى. ويمكن النظر إليها على أنها ظاهرة شعبية. لقد حتمت الضرورة أن تؤدي تجارب كثيرة إلى اكتساب خبرات مختلفة، الحسنة منها والسيئة. بشكل عام، شهدت الشراكات نموا خلال السنتين المنصرمتين. كما جرى توطيدها بعض الشيء والتوصل إلى فهم أفضل لحدودها فضلا عن هيكليات الدعم المؤسسي اللازمة للمساعدة بشكل فعال على تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

٦٦ - يظهر أحد الدروس المكتسبة الرئيسية أن الشراكات تشكل مساهمة هامة في تجديد المنظمة. وبهدف المحافظة على اهتمام جميع المشاركين والتزامهم، يجب أن تثبت الشراكات

قيمتها بطريقة عملية من خلال تحقيق نتائج ملموسة. لذلك، تساعد الشراكات على إدخال نموذج جديد قائم على تحقيق النتائج يتعدد فيه أصحاب المصلحة، نموذج تآزري عملي.

٦٧ - تتمثل القوة الحقيقية للشراكات في قدرتها على تلبية احتياجات العالم على المستوى الواقعي. فهي تضمن بأن تتجه موارد المنظمات تدريجيا نحو التعهدات الناجحة وتساهم بذلك في الإنتاجية والفعالية الشاملين. وخلافا للمبادرات المقررة، التي تعتمد على التخطيط الطويل الأجل، تتمتع الشراكات بالمرونة وبقابليتها للتكيف وتتميز بمنهجية مدمجة للتصحيح الذاتي.

٦٨ - لقد بذلت المنظمة جهودا مشتركة كي تضمن التكامل مع الإفساح في المجال أمام الابتكار. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٠، أصدر الأمين العام مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال التجارية. وقد شكلت تلك المبادئ منهاجا للكيانات التابعة للأمم المتحدة تستطيع من خلاله تطوير مبادئها التوجيهية الخاصة الأكثر تحديدا. منذ إطلاق مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للأعمال التجارية، تم اكتساب خبرة عملية واسعة. حاليا، تجري عملية استعراض، وهي من الأهمية بحيث تستخلص منها دروس يمكن استعمالها في استكمال المبادئ التوجيهية وتحسين دينامية الشراكات في نهاية المطاف، مع ضمان تكامل المنظمة واستقلاليتها.

٦٩ - لطالما ساد التسليم بالحاجة إلى تقاسم الخبرات العملية، الأمر الذي باشرت به مراكز التنسيق داخل الأمم المتحدة المتخصصة في الشراكات. وقد شددت الاجتماعات المعقودة عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠١ على حاجة الأخصائيين في منظومة الأمم المتحدة إلى تقاسم الخبرة ورغبتهم في ذلك. نظم صندوق الأمم المتحدة للشراكة الدولية وهيئة الأثر العالمي، في الآونة الأخيرة، في خريف العام ٢٠٠٢، اجتماعا مع ممثلين عن ٢٩ وكالة ودائرة في الأمم المتحدة نوقشت خلاله الإنجازات والتحديات والمهام المرتبطة بتعزيز الأهداف الإنمائية للألفية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد تم تقاسم الخبرة وتوضيح القيود ومناقشة الخطوات المقبلة. وكان اتفاق على الحاجة إلى رفع مستوى إدماج بناء الشراكات في جميع جوانب العمليات التي تقوم بها الأمم المتحدة، لا سيما على الصعيد القطري. يجب التشجيع على الابتكار والخلق والمجازفة المقبولة داخل منظومة الأمم المتحدة، وعلى التزام كبار المسؤولين في الأمم المتحدة تجاه القطاع الخاص وغير ذلك من الجهات الفاعلة في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية.

٧٠ - من المقرر عقد الاجتماع المقبل لمراكز التنسيق الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مطلع العام ٢٠٠٤. وسوف يركز هذا الاجتماع بشكل خاص على تطبيق المبادئ التوجيهية للشراكات والخبرة العملية المكتسبة.

٧١ - تؤدي مراكز التنسيق الآن دور الجهات المناصرة للشراكة داخل المنظومة، وقد أسفرت الاجتماعات التي عقدتها عن تدابير تعاونية كثيرة على المستوى الداخلي. وتوصلت بعض الجماعات إلى تبيان مشاكل مشتركة مثل الحاجة إلى حشد أفضل للموارد وإلى بناء القدرات وتعاونت على إيجاد حلول مثلى. والفرصة الآن أكبر أمام التعلم من خبرات الآخرين.

٧٢ - حتى الآن وفرت الخبرات المكتسبة من الشراكات عددا من الدروس أكثر تحديدا. تتضمن هذه الدروس:

حاجة الشراكات إلى الدعم

٧٣ - يعتمد النجاح في بناء الشراكات على الموارد في المرحلة الأولية وعلى المجال والوقت للاختبار. وبما أن التنبؤ بالنتائج صعب، يصعب معه إيجاد تبرير لتخصيص الأموال لآليات الشراكة. مع ذلك، يمكن أن تحدث الشراكة الناجحة أثرا أكبر بكثير من مشروع تقليدي، وذلك من خلال رفع مستوى فعالية جميع الجهات الفاعلة وحشد موارد القطاع الخاص.

حاجة الشراكات إلى ممارسة تجارية جيدة

٧٤ - إن تعبئة الموارد والقيام بالأعمال الخيرية أمر يختلف تمام الاختلاف عن الشراكات الاستراتيجية. فالتقاء المصالح بالنسبة للأخيرة هو الذي يحدد الأساس المشترك للمسعى التعاوني. فالمؤسسات التي تستهدف الربح عادة ليست مؤسسات خيرية. وهي بحاجة إلى أسباب مقنعة بأن الشراكات التي يتم تكوينها دعما لأهداف الأمم المتحدة لها ما يبررها من وجهة نظر الأعمال التجارية الناجحة. ويمكن أن تكون لهذه المؤسسات دوافع كثيرة للمشاركة فيها مثلا بناء صورتها أو هيئتها، أو تأمين الاستثمارات الطويلة الأجل أو بناء أسواق للمستقبل، أو تحسين نوعية الموردين أو الإسهام في بيئات أعمال أكثر استقرارا واتصافا بإمكانية التنبؤ بشأنها.

٧٥ - ويتطلب النجاح في جمع الأموال نوعا معينا من الجهود، يختلف تمام الاختلاف عن بناء الشراكات الفعالة، حيث الدافع عليها ليس هو ''فعل الخير''، وإنما بالأحرى هو ''تحديد أرضية مشتركة للقيام بالشق المناسب''. ومن هنا، فإن ما يحدد طبيعة جمع الأموال من ناحية وبناء الشراكات من ناحية أخرى هو النهج والمهارات المختلفة اللازمة لكل منهما. فالتمييز بين الفئتين وإيجاد النهج المناسب في كل حالة هو عنصر ضروري في جهود التعلم.

المركزية أم اللامركزية

٧٦ - تتوقف مسألة ما إذا كان ينبغي تيسير الشراكات عن طريق الأخذ باللامركزية (أي محليا) أو ما إذا كان ينبغي أن تكون هياكل داعمة (أي على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي) على نوع الشراكة المعنية. فالشراكات في المشاريع عادة ما تنشأ بطريقة تتسم بطابع اللامركزية القوية. ذلك أن الملكية المحلية والمعرفة التفصيلية بالتحديات الصغيرة، فضلا عن القدرة على الأداء والتنفيذ هي الملامح المميزة للشراكات الناجحة في المشاريع. والواقع أن العشرات من المشاريع القائمة على الشراكات، بل إن بعضا من أنجح هذه المشاريع قد نشأت وتطورت من القاع إلى القمة. أي كثيرا ما تبدأ كتجارب صغيرة ثم تنمو (أو تفشل) آخر الأمر أثناء تنفيذ مراحلها. على أن الشراكات الاستراتيجية كثيرا ما تبدأ بمساعدة السلطة المركزية ودعمها لهذه الشراكات في مجال السياسات العامة. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشراكات الاستراتيجية العالمية تفترض مسبقا وجود كيان مركزي داعم، يعمل كمحور للإدارة وتعبئة الموارد. وقد تكتسب هذه الشراكات الاستراتيجية إقرارا محليا وتتأصل في المنطقة، إلا أن الدعم الذي تقدمه السلطة المحلية شيء حيوي لتطورها

دور المنظمة: توفير الإطار والتنفيذ

٧٧ - إن أقوى دور يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به في الشراكات هو دور توفير الإطار ومُيسِّر التنفيذ. والمنظمة في وضع مثالي يمكِّنها من تعزيز بناء الشراكات بسبب قدرتها على جمع الأطراف وحيدتها ونزاهتها وصدارتها في المسائل المطروحة وخبرتها وقدرتها على إيجاد الدوافع لدى الأطراف الفاعلة بخلاف الدول. وتُظهر التجربة المستقاة مؤخرا في سياق مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة كيف يمكن استخدام هذه الميزات لإلهام الأطراف الفاعلة بصف أنشطتها بمحاذاة أهداف الأمم المتحدة. وقد أظهرت الشراكات التي يتم إنشاؤها تحديدا لتحقيق هذا الهدف مثل ''المعرض الافتراضي''[1] أن المنظمة تستطيع أن تستغل ميزاتها الأساسية في إحداث الأثر المطلوب.

٧٨ - وفي بعض الحالات، لا سيما في البلدان النامية، قد يتعين على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور المنفذ في الشراكات. ويمكن للخبرة المتولدة عن الأعمال التنفيذية أن تساعد في توجيه عملية إقامة الشراكات. ومهما يكن من أمر، فقد تنشأ أيضا توترات بين دور ''سمسار'' إقامة الشراكات المحايد والشريك في التنفيذ. وينبغي لهيئات الأمم المتحدة التي تقوم بدور في إقامة الشراكات في الحالات التي تضطلع فيها بالدورين كليهما، أن تكون على وعي بهذه التوترات المحتملة، وأن تعمل على مواجهتها عند الاقتضاء.

الشراكات تنطوي على التجريب وركوب المخاطر، وتحدي الهياكل الهرمية المستتبة

٧٩ - التجريب شيء حيوي لنشأة الشراكات. وإن توفير الخير المؤسسي الذي يمكن أن تنمو فيه الشراكات الناجحة، على حين يتم استبعاد الشراكات التي تفشل في مواجهة التحدي، مما يعمل على تعزيز عملية النشوء والتطور، هو أمر يتطلب موقفا مُنفتحا إزاء التجريب.

٨٠ - والشراكات تمثل تحديا لهياكل الإدارة الهرمية الراسخة. فهي عادة تعمل بطريقة أفقية وتتجاوز الحدود المؤسسية. وتتناقض فلسفتها وممارساتها مع الهياكل المستتبة وكثيرا ما تتصادم مع الترتيبات المؤسسية السائدة. والتوفيق بين الحاجة إلى المرونة التشغيلية مع الهياكل التنظيمية القائمة يمثل تحديا كبيرا وفرصة قيِّمة للغاية لإجراء التغيير والتجديد المؤسسي. ولقد أحدث نمو طرق معالجة الشراكات على نطاق العديد من كيانات الأمم المتحدة بالفعل تغييرا كبيرا. على أن مفتاح التغيير الناجح هو القيادة. إن تشجيع عوامل التغيير داخل كيانات الأمم المتحدة، وكفالة النزاهة في الوقت ذاته، أمسى من الملامح الهامة للتغيير المؤسسي الناجح.

خصائص الشراكات الناجحة

إن إقامة الشراكات الفعالة فن وليس علما. لذا ينبغي تشجيع الإبداع والابتكار. فالطرائق المختلفة للشراكات أهداف وسياقات مختلفة تناسبها. ومهما يكن من أمر، فالكثير من الشراكات الناجحة يشترك في الخصائص التالية:

- طائفة عريضة من الشركاء من مختلف فئات أصحاب المصلحة، ذوي كفاءات يكمل بعضها بعضا
- الاشتراك في رؤية موحدة لأهداف الشراكة والالتزام بهذه الأهداف ووجود اهتمام مشترك كاف لتحقيق هذه الأهداف
- نهج تشاركي قوي، فيه يشترك جميع الشركاء في عملية صنع القرار
- اتفاقات توضح دور ومسؤولية جميع الشركاء وتتضمن أهدافا واضحة
- تبادل الآراء بأمانة وصراحة بشكل منتظم سواء داخل الشراكة أو مع أصحاب المصلحة الخارجيين

- الإقرار بأن لأصحاب المصلحة المختلفين أنواعا مختلفة من القوة أو النفوذ و/أو الموارد التي يستطيعون الإسهام بها (مثل القوة الاقتصادية، والقوة السياسية، والمصداقية الأدبية، والخبرة الإنمائية) وأن لجميع هذه الموارد دورا هاما تؤديه في تنفيذ أهداف الشراكة
- الاستعداد للتجديد والابتكار وتجشم المخاطر فضلا عن استعداد الشركاء لتقاسم المخاطر
- المرونة والانفتاح على الاستراتيجيات المتغيرة عندما تحدث مشاكل
- وجود آليات للإبلاغ والتقييم تكفل الشفافية والمساءلة
- وجود صلات واضحة بين أهداف ومراحل الشراكات والأطر الحكومية الدولية
- وجود روابط قوية بعمليات صنع القرار المحلية و/أو التي على الصعيد الوطني وبأصحاب المصلحة والتزام بتلبية الاحتياجات المحلية

خامسا – التحديات المقبلة

٨١ – إذا كان للأمم المتحدة أن تستغل الفوائد المحتملة للشراكة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية استغلالا كاملا، فالمنظمة بحاجة إلى اتخاذ أكثر انتظاما لتعزيز تنميتها. وسيكون هذا النهج بحاجة إلى التصدي للتحديات التالية:

كفالة أن تدعم الشراكات العمليات الحكومية الدولية الرسمية لا أن تقوضها

٨٢ – أعرب بعض أصحاب المصلحة عن قلقهم من أن الأمم المتحدة، بتركيزها على الشراكات الطوعية، يمكن أن تحول الانتباه بعيدا عن الحكومات وتخفف الضغط عليها لتنفيذ الأهداف. ومع أنه يتعين أخذ هذه المخاوف بجدية، فقد أظهرت التجربة أن الشراكات في حالات كثيرة يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في تسهيل صنع القرار الحكومي الدولي، وفي دعم وضع وتنفيذ سياسة فعالة على الصعيد الوطني. ومع توسع الأمم المتحدة في استخدام نموذج الشراكة، سيكون من المحتم على جميع أجزاء المنظمة كفالة أن تكون الشراكات داعمة لعمليات الأمم المتحدة وتقرير السياسات على الصعيد الوطني، ومكملة لها. ومن المهم أيضا تقييم ما إذا كانت الشراكات التي تعلن أنها تدعم أهداف الأمم المتحدة، إنما تُسهم في واقع الأمر إسهاما ملموسا في تنفيذ تلك الأهداف.

توفير الحوافز لدى الموظفين على بناء الشراكات والابتكار والتجديد

٨٣ - منذ نشر التقرير المتعلق بالألفية، كان هناك على الدوام تأكيد قوي على الشراكات على أعلى المستويات داخل الأمم المتحدة. ومهما يكن من أمر، فالتدريب وبناء القدرة أمران مهمان. وينبغي كذلك تشجيع التجديد والابتكار وتجشم المخاطر. ولقد تراكم لدى كلية الأركان التابعة للأمم المتحدة في تورين، إيطاليا، قدر كبير من الدراية الفنية، وقامت بتنظيم عدد من الدورات التدريبية والاضطلاع بمبادرات تجريبية لتعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة في التعامل مع القطاع الخاص. ومن الممكن أن تؤدي زيادة تعزيز كلية الأركان في هذا المجال إلى التشجيع على إجراء تغيير مؤسسي إيجابي.

وضع نُهج قوية واشتمالية لتناول تقييم الشراكات

٨٤ - إن الشفافية والمساءلة مهمان بالنسبة لجميع شراكات الأمم المتحدة مع الفعاليات الأخرى بخلاف الدول. ففضلا عن تدابير النزاهة الداخلية، ثمة حاجة إلى تقييم وتحديد المنهجيات اللازمة لتحقيق أفضل الممارسات. وينبغي أن تكون منهجيات التقييم منفتحة لاشتراك الجميع وشاملة للمنظمات المعنية وفئات أصحاب المصلحة الأعرض نطاقا المهتمين بالمسائل التي يجري تناولها بالبحث. وينبغي أيضا ربط عمليات الأمم المتحدة لتقييم الشراكات باتخاذ القرار عما إذا كان يتعين الإبقاء على الشراكات التي تقصر عن تحقيق أهدافها أم التخلي عنها.

تقاسم الدروس المستفادة وتحديد أفضل الممارسات

٨٥ - تتكون بالفعل داخل أنحاء كثيرة من الأمم المتحدة مجموعة من المعارف بشأن الشراكات الناجحة. على أن الأمر بحاجة إلى زيادة التركيز على نشر تلك المعارف في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وثمة حاجة إلى وضع الاستراتيجيات الناشطة (مثال ذلك الاستراتيجيات المنبثقة عن اجتماعات) والاستراتيجيات السلبية (مثال ذلك الاستراتيجيات التي يتم وضعها عن طريق الشبكة الإلكترونية). وينبغي عقد اجتماعات تبادل الآراء وتنسيق وجهات النظر في منظومة الأمم المتحدة بشكل أكثر انتظاما.

تنمية المهارات المتعلقة بالوساطة في شأن الشراكات وتسهيلها

٨٦ - يمكن أن تؤدي أعمال الوساطة دورا رئيسيا في إقامة الشراكات الناجحة. ومع أن الأمم المتحدة تملك بالفعل بعض الخبرة في أعمال الوساطة المتعلقة بالشراكات وتسهيل تكوينها، فثمة حاجة إلى تطوير هذه المهارات بشكل منهجي في جميع أنحاء المنظمة. وينبغي أن يستعين التدريب بالدروس المستفادة من الشراكات الناجحة مع الأمم المتحدة وأن يسعى

إلى إكساب المهارات في بناء الشراكات صبغة فنية احترافية. ويمكن القول بأن فكرة إنشاء أفرقة وسطاء و/أو سماسرة متخصصة كمورد متاح لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، هي فكرة جديرة بالاعتبار.

توفير التمويل وغيره من الموارد لعمليات الشراكة

٨٧ - إن تنمية الشراكات عملية تتميز بكثافة الموارد. ومراحلها محفوفة بالمخاطر بشكل يفوق مثيلها في المشاريع التقليدية، بالنظر إلى أن نتائجها لا يمكن التنبؤ بها بنفس القدر الذي يمكن به التنبؤ بنتائج المشاريع التقليدية. وإذا أُريد استغلال امكانيات الشراكات على أكمل وجه فسوف تحتاج الأمم المتحدة إلى المجازفة بالالتزام بتخصيص الوقت والمال لمراحل تنمية الشراكات. وقد يكون من المستصوب بالنسبة لبعض كيانات منظومة الأمم المتحدة أن تدعم إقامة الشراكات.

خلق الشراكات الاستراتيجية التي تكرر و/أو ترتقي بأفضل الممارسات وتوسع نطاقها

٨٨ - كثير من الشراكات التي استحدثتها الأمم المتحدة كان مناط اهتمامه ضيقا نسبيا وانصب على نوع واحد من النشاط. ولئن كانت هذه المشاريع في كثير من الأحيان فعالة للغاية في حدود ما تقوم به، فإنه إن أُريد استغلال كامل إمكانيات الشراكة، فسوف تكون الأمم المتحدة بحاجة إلى التركيز على الشراكات الاستراتيجية التي يمكنها، عن طريق العمل بأنواع مختلفة من الأنشطة (مثل وضع أطر للسياسات العامة فعالة، واستخدام الأموال العامة للتأثير في الاستثمار الخاص، واستخدام خبرة المجتمع المدني والقطاع الخاص في التوصل إلى نهج جديدة في تنفيذ العمليات) أن تُقوي أثرها وتحقق تقدما أوسع نطاقا وأكثر استدامة بكثير نحو بلوغ أهداف المنظمة.

دور الحكومات

٨٩ - وبالإضافة إلى ما تقدم، إذا ما أريد تحقيق الفائدة القصوى من الفرص التي تتيحها الشراكات، فعلى الحكومات أيضا أن تتصدى للتحديات الجديدة. والحكومات الوطنية تمثل الشركاء الرئيسيين في كثير من شراكات الأمم المتحدة القائمة ولديها القدرة على العمل كموفِّري الأطر لشركائها، على المستوى الوطني والمستوى الدولي على السواء. ولكيما تستغل الحكومات بشكل كامل الشراكات التي تقودها الأمم المتحدة وشراكاتها الخاصة بها على السواء، فسوف تحتاج أيضا إلى:

- تنمية مهارات الوساطة في شؤون الشراكات
- توفير الحوافز على تنمية الشراكات

- تشجيع التجريب والابتكار
- توفير رأس المال الأصلي للنهج الابتكارية الواعدة

٩٠ - وتستطيع الحكومات أيضا أن تؤدي دورا هاما في تشجيع الأخذ بالجنسية العالمية للشركات، مما يؤدي بالمزيد من الشركات إلى الانخراط في الشراكات. كما أنها أيضا في مركز جيد يتيح لها ابتكار الوسائل الفعالة لربط الشراكات بالأطر الحكومية الدولية والمساعدة في الترويج لنظم المساءلة التي ستلزم لتعزيز الشراكات الحقيقية.

سادسا - الخلاصة

٩١ - تؤدي الشراكات القائمة مع الفعاليات غير الحكومية دورا متزايدا في أعمال المنظمة. ولقد كونت الكيانات التابعة للأمم المتحدة رصيدا كبيرا من الخبرة الفنية والقدرات وتعلمت كيف تعمل مع الفعاليات غير الحكومية في دعم أهداف الأمم المتحدة. ولقد أعطت مؤتمرات الأمم المتحدة مؤخرا مزيدا من الزخم لنمو الشراكات، سواء كانت شراكات بين المشاريع القائمة أو شراكات عالمية استراتيجية. وتلعب الشراكات دورا هاما على الخصوص فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المعلنة في مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة الرئيسية التي تعقدها، وبالعمل نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتسهِّل الشراكات أيضا إجراء التغييرات المؤسسية وتساعد المنظمة على تعلم كيف تصبح فعالة بدرجة أكبر. وتوفر الشراكات العالمية الاستراتيجية حول المواطنة المسؤولة للشركات فرصة إضافية للجمع بين الدعوة للقيم العالمية وتجديد الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول عملية.

٩٢ - ومهما يكن من أمر، فلكي يتسنى استغلال ما يمكن أن تُسهم به الشراكات في أعمال المنظمة على أكمل وجه، هناك حاجة إلى اتباع نهج أكثر تساوقا وانتظاما في إقامة الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وتقدم الدعم لها. ويتعين أن يوجه هذا النهج نحو مساعدة المنظمة على مواجهة التحديات، بما في ذلك الحاجة إلى توفير حوافز قوية لإقامة الشراكات، وتقاسم أفضل الممارسات على نحو أكثر انتظاما، وإنشاء قاعدة مهارات قوية في مجال الوساطة في تكوين الشراكات؛ وتهيئة مراحل أكثر نشاطا للإبلاغ والمساءلة في مجال إقامة الشراكات، والتعرف على أفضل الممارسات والعمل على نشر تطبيقها، واستحداث الأدوات والمبادئ التوجيهية العامة لتكوين الشراكات.

٩٣ - وبالنظر إلى أن كيانات مختلفة كثيرة في منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور في هذا المجال، سيتطلب العمل على إيجاد نهج مشترك في النظر إلى الشراكات جهودا

إضافية فيما يتعلق بالتشاور والتنسيق الداخلي. وسيكون مكتب الشراكات، الذي سيجمع تحت مظلة واحدة مكتب الأمم المتحدة للاتفاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشراكة الدولية في وضع جيد لاتخاذ الدروس المستخلصة حتى الآن مرتكزا للانطلاق منه، فضلا عن تعزيز ضمان الجودة وتوفير إطار مؤسسي أصلب دعما للمبادرات الجديدة والواعدة. وسيقوم مكتب الشراكات أيضا بتحديد أفضل الشراكات الواعدة لضمان اعتماد الأمم المتحدة أسلوبا أكثر منهجية وتنسيقا في إيجاد تعاون أكثر فعالية مع الجهات الفاعلية بخلاف الدول. ويمكن أن يُعهد إليه، علاوة على ذلك، بمهمة النظر في أهم المسائل السياسية التي يثيرها ازدياد استخدام المنظمة لنهج الشراكة كوسيلة لتحقيق أهدافها. وسيتيح ذلك الإفادة من الخبرة الفنية العريضة والمحصَّلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة كلها في مجال بناء الشركات، في وضع إطار منهجي وفعال يمكن استخدامه في المساعدة على التوصل إلى أفعل الحلول للأهداف ذات الأولوية والعاجلة التي نتوخى بلوغها.

الحواشي

(١) www.virtualexhibit.net.